معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان (دراسة حالة السودان في الفترة من 2007م إلى 2017م)

The Political Development Obstacles and Its Affect to the Political Stability in Sudan (The case study of the Sudan in the period from 2007 to 2017)

*تاريخ الإرسال: 2018/09/18 * تاريخ القبول: 2019/01/29 * تاريخ النشر: 2019/02/10*

الاستاذ المساعد رحاب عبد الحى محمد
قسم العلوم السياسية - جامعة النيلين - السودان
sugers57@yahoo.com

الاستاذ المساعد إبراهيم عبدالسلام أحمد
كليات بريدة - المملكة العربية السعودية
sudani_ibrahim@yahoo.com

ملخص:
تناولت الدراسة معوقات التنمية السياسية أثرها على الاستقرار السياسي في السودان دراسة حالة السودان في الفترة من 2007م الى 2017م ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تأثير هذه المعوقات على الاستقرار السياسي في السودان .وإتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع عدد (140) استبيان شمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث، وأظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي كمتغير مستقلة والمعوقات ذات الأثر الثقافي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.40)، وبينت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي كمتغير مستقلة والصراعات القبلية والأهلية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.40)، كما أوصت الدراسة بضرورة تماسك الاحزاب السياسية في هياكلها الأساسية وتبنيها للتغيير الديمقراطي في صفوفها ونظامها الأساسي، وضرورة تخلي النظام السياسي عن ممارسة التهميش لجميع المكونات السياسية والاجتماعية والعرقية
الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية. الاستقرار السياسي. الأحزاب السياسية. المجتمع المدني. الحروب الأهلية.

Abstract :
The study discuss the obstacles of political development and its impact on political stability in Sudan, also the study of situation in Sudan from period 2007 to 2017.the study problem was the impact of thes obstacles on political stability in Sudan.This study has adopted the historical and analytical descriptive methods ,Atotal of (140) Questionnaires were distributed,including all levels of the research community, the result showed that there was aweak forward correlation between the political impact constraints as an independent variable and the variables with the cultural effect as adependent variable. The value of the simple correlation coefficient was(0.40). The study also recommended the necessity for political parties to hold together in their basic strctures and adoptaation of democratic change in their basic system ,and the need for political system to abandon the practice of marginalization of all componenents including political ,social and ethnic.
***Keywords**: political development, political stability, political parties, civil society, civil wars.*

مقدمة:

تسعى التنمية السياسية إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع وتعتبر عملية حضارية مدروسة ومخططة تهدف إلى إيجاد تحولات في الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي وغير ذلك وبعبارة أخرى إن التنمية السياسية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش الكريم للمواطنين.

ويساهم الانسان في عمليات البناء السياسي الشامل بعيداً عن العرقية والهويات الفرعية ، ليتوفر قدر كافي من الاستقرار السياسي إذ لا وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدتهُ الوطنية من المشاكل وكثرة الانقلابات العسكرية التي يقوم بها ضد النظام القائم، وفي مقابل ذلك ما يقوم به النظام ضد أبناء الشعب في فرض القوانين التي تمنع المنافسة الحرة والنزيهه، وتُسبب القوانين التعسفية أعمال عنف فى إرجاء الدولة نتيجته الحتمية عدم الاستقرار السياسي وهدر الموارد البشرية والمادية[1]

إشكالية الدراسة:

تُسلط الدراسة الضوء وتناقش الأسباب التي تمكن من الوقوف على معوقات التنمية السياسية كما تحاول الدراسة معرفة تأثير هذه المعوقات على الاستقرار السياسي فى السودان ، وتناقش المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وأيضاً تهتم الدراسة بتأثير السلطة القائمة على الاستقرار السياسي ويقفل الكثير من الباحثين دور التنشئة السياسية والثقافة السياسية في الاستقرار السياسي ، ومدي جاهزية المجتمع المدني والأحزاب لقيم التحول الديمقراطي وتعتبر التنمية السياسية واحدة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي للدول.

إن تفاقم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدي الي صراعات سياسية عطلت التنمية السياسية ، وقد عانى السودان العديد من الاشكاليات التي أضعفت التنمية السياسية وحالت دون الاستفادة من أدوارها وآلياتها لذلك تثير الدراسة مجموعة من الأسئلة :

- ما هو وأقع التنمية السياسية في السودان وانعكاسها علي الاستقرار السياسي..؟
- ماهي المتغيرات المعاصرة التي أثرت على الاستقرار السياسي في السودان..؟
- ما مدي وضوح المعوقات التي يمكن أن تأخر عملية التنمية السياسية والاستقرار السياسي في السودان..؟
- الي أي مدي يوجد استعداد من النظام السياسي للمشاركة السياسية وتقاسم السلطة..؟

فرضية الدراسة:

- إن المشاركة السياسية في النظام السياسي لم ترقى لمستوى طموح المكونات السياسية السودانية ، وأدي ذلك الى تأثير سلبى على التنمية السياسية وأفسح المجال لجدل محتدم حول قوانين التحول الديمقراطي وتقرير المصير وتظهر الحاجة بشكل ملح للتنمية السياسية.
- عدم قدرة المجتمع المدني على التأثير في القيم الاجتماعية والثقافية التي تلعب دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي والسياسي للمجتمع السوداني ، وتحتاج التنمية السياسية لأنماط سلوكية جديدة للتغيير والتحول الى الاستقرار السياسي.
- هنالك تنوع اثنى وعرقي سمح بوجود اختلافات لعبت دورا في صعوبة التداول السلمى للسلطة وعدم قبول التعدد أفضى الى تجاذبات بين التيارات السياسية وتعدد معه الفاعلين المعنيين بهذا الأمر من السلطة والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأهلي وأفضى ذلك الى التأثير على التنمية السياسية والاستقرار السياسي.
- إن ضعف البنية الدستورية في بعض المؤسسات السياسية والقانونية والبيئة الحاضنة لها جعل الإيمان بقيم التنمية السياسية من ديمقراطية ومشاركة سياسية وتحديث سياسي أسهم في تراجع الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة على مستوي الدولة.

شكل رقم (1) نموذج الدراسة المبدئي

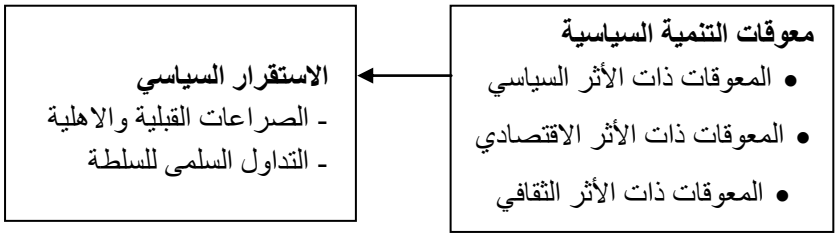

المصدر: إعداد الباحث، (2018م).

أهمية الدراسة :

تقدم الحلول للمؤسسات الدستورية والحزبية في معالجة أسباب عدم الاستقرار السياسي من أجل تحقيق التنمية السياسية علي مستوي الدولة السودانية ، وتضع الدراسة النصائح السياسية للنخب الحزبية في ادارة الشأن السياسي الداخلي بتوافق بعيداً من استخدام أساليب العنف السياسي ، وتقليل الفجوة بين الأجيال المتعاقبة في التخفيف من حالة الاحتقان السياسي الناجمة عن عدم التنمية المتوازنة وتعمل الدراسة من خلال التنمية السياسية إلى تغيير إيجابي شامل لمكونات المجتمع الشعبية والرسمية من أجل خلق قيم حضارية مدروسة ومخططة هدفها إيجاد تحولات في الإطار السياسي والاقتصادي والثقافي ونقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة وتحقيق العيش الكريم للمواطنين.

خطة الدراسة :

سوف نعتمد في معالجة موضوع الدراسة علي مبحثين أساسين كالاتي :

المبحث الاول : الإطار النظري للدراسة

وسنتطرق للمفاهيم المتعلقة بالاستقرار السياسي والتنمية السياسية

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية والتحليل الاحصائي

المصطلحات المستخدمة في الدراسة :

1. **معوقات التنمية السياسية:** هي عبارة مجموعة من العوامل تتمثل في الحروب الاهلية والنزعات وضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية وضعف البنية الاقتصادية والنظرة العرقية وغيرها
2. **الاستقرار السياسي :** هي ظاهرة تتميز بالمرونة والبنية وتشير الي قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الإ في أضيق نطاقه دعماً لشرعيته وفاعليته.
3. **التنشئة السياسية :** عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة
4. **الثقافة السياسية** : هي مجموعة القيم والسلوكيات والمعارف السياسية للأفراد والمجتمع.
5. **الأحزاب السياسية :** نظيم سياسي يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية داخل الحكومة من خلال مرشح في الانتخابات الرئاسية ، وعادة من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة عينة من طلاب البكالويورس والدراسات العليا الممارسين للعمل السياسي وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة عينة عشوائية بسيطة للحصول على بيانات الدراسة، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا البحث يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع البحث ، وتم توزيع عدد (150) استبيان على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (140) استبيان سليمة تم استخدامها في التحليل.

الطرق الاحصائية المستعملة: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج (SPSS) واعتمدت عملية التحليل على الادوات التالية :

- قياس مدى صدق وثبات الاستبيان من خلال معامل الفا كرونباخ
- مقاييس الاحصاء الوصفي التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة مابين ابعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

المبحث الاول : الإطار النظري

اولاً: مفهوم التنمية السياسية : إن التنمية السياسية تعد أحد المفاهيم الحديثة نسبياً وقد بدأ استخدامها في السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حيث تناول المفكرون ومراكز البحوث دراسة ظاهرة التنمية السياسية في دول العالم الثالث أو ما يطلق عليه الدول النامية أو العالم المتخلف تميزاً لها عن الدول المتقدمة المتمثلة في الدول ذات الحضارة الأوربية ومع بروز التقسيم بين الدول المتقدمة والمتخلفة ظهر حقل التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة المجتمعات غير الأوربية للنهوض بها وإلحاقها بالمجتمعات الأوربية المتقدمة عن طريق إكسابها القيم والمؤسسات والنظم التقنية الأوربية بعد التخلص من القيم والتقاليد التي كانت سبباً في هذا التخلف ، من خلال إحداث تحولات في البيئة السياسية وفي البنية الثقافية ليكون الاهتمام بالتطوير السياسي مدخلاً ومؤشراً مرشداً لها[2] وينصب مفهوم التنمية السياسية على إحداث التغيرات في البنية الاجتماعية من خلال التحول في البنية الاقتصادية والثقافية ، والتي تعد مدخلاً للتحول الحضاري المنشود للأمة فلابد للتنمية السياسية من أن تأخذ على عاتقها تجذير الديمقراطية في الثقافة السياسية والمجتمعية ، وينظر إلى عملية التنمية السياسية على أنها زيادة مقدرة من المجتمع على إنشاء هياكل اجتماعية جديدة وتدعيم الثقافات وحل المشاكل واستيعاب ملائمة المتغيرات المستمرة بشكل هادف وخلاق لإنجاز أهداف إجتماعية جديدة ويذهب البعض إلى اعتبار أن التنمية السياسية[3] هي قيام الدولة الوطنية The Efferation & Anation State والتنمية تتكون من إطار تنظيمي للحياة السياسية وتعمل على تقديم الوظائف السياسية وفقاً للمستويات المتوقعة للدولة الوطنية حيث يفترض التعريف أنواعاً متعددة من أنماط النظم السياسية من الناحية التاريخية ، وأن كل الجماعات لديها أنماط سياسة خاصة بها ومما تقدم يمكن النظر إلى التنمية السياسية على أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر أقاليم الدولة ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني يعطيها الحق باعتلاء السلطة وممارستها وتداولها[4].

ثانياً: العوامل المؤثرة على التنمية السياسية

تأثرت التنمية السياسية خلال مراحل التاريخ بعدد من المتغيرات تتمثل في الآتي [5]:

1. البناء الأساسي للثقافة السياسية التقليدية في المجتمع حيث تقاوم النظم والقيم التقليدية عملية التنمية فالشكل الذي يأخذ المجتمع الحديث ينتج من تفاعل التقاليد التي تشكلت عبر التاريخ .
2. العنصر التاريخي الذي دفع بعملية التنمية إلى الأمام يحدد العصر أهمية المتغيرات الأخرى كالبيئة العالمية ومدى التنافس في النماذج الحديثة والممارسة السياسية والعوائق التقليدية ودرجة التحريك السياسي والإجتماعي للسكان .
3. سمات القادة السياسية وتوجيهاتهم تحدد طبيعة التنمية السياسية في القيادة السياسية التي يمكن أن تساعد أو تعيق التنمية ، وتستطيع أن تقلل من أضرار العصر فالقادة والصفوة السياسية هي المحرك الأول في عملية التنمية السياسية .
4. المشكلات والأزمات التي تواجه التنمية السياسية تكون نتيجة التغيرات الإجتماعية التي تعتري المجتمعات
5. الرغبة المجتمعية في التقدم والتطور السياسي والإرادة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي بالدولة ونظامها
6. وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد أهم عوامل نجاح وإستمرارية التنمية السياسية ، وتتجسد في السلوك السياسي الذي يقوده قادة المجتمع والمنظمات الوطنية ويتم ذلك من خلال الإلتحام أو التعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيه السلوك المجتمعي بما يحقق التنمية السياسية.

7. العامل الذي يضمن السعي والعمل على المشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كآفة وتهيئة النظام السياسي خصوصاً والنظام الإجتماعي عموماً في تقليل الأفكار التي تحقق التنمية السياسية.

ثالثاً: خصائص التنمية السياسية

يمكن سرد بعض خصائص ظاهرة التنمية السياسية المهمة على النحو التالي[6]:

1. عدم وجود مجتمع في حالة سكون والتغير ليس قاصر على مجتمع دون آخر.
2. التنمية السياسية كلية شمولية وإن التصنيف من باب التبسيط والتحليل .
3. التنمية السياسية عالمية بمعنى من الصعوبة اقتصارها على دولة دون الأخرى.
4. التنمية السياسية متعددة الاتجاهات والأبعاد وليست أحادية الإتجاه .
5. تعالج المشكلات السياسية والإجتماعية وغيرها وتوفر مجموعة من الوسائل والحلول للتنمية تحافظ على كيان الدول من الانقسام والتفتت .
6. تعد نموذجاً من النماذج التي تسعى بعض الدول لإضافتها لتاريخها السياسي في مجالات التنمية.

رابعاً: أهداف التنمية السياسية

تحقيق المساواة والتكافؤ في الفرص بين المواطنين بغض النظر عن الأصول والانتماءات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو السياسية[7].

1. حفز عمليات المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار وإتاحة هذه المشاركة من خلال التنظيمات القائمة ، بمعنى آخر قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة حيث تقلد المواقع القيادية مكفولاً للجميع بشروط موضوعية ، وأن التنمية السياسية تقوم على ساقين إحداهما الحكومة والأخرى الأهالي ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة .
2. تحقيق أكبر قدر من التكامل السياسي داخل المجتمع من خلال توفير الحد الأدنى من القيم العامة المتفق عليها بين أعضاء المجتمع ، فقد يتضمن التراث قيماً مستمرة وموجهة لسلوك أفراد المجتمع ، وفي الوقت نفسه لا تشكل عائقاً أو تحدياً لعمليات التنمية والنهوض بالمجتمع في هذه الحالة يجب أن تأخذ التنمية السياسية لهذه القيمة على اعتبار أنها موضع إتفاق ورضا من أبناء المجتمع.
3. تنمية المؤسسات الإجتماعية والسياسية ولعل الهدف إذا تحقق يحول المؤسسات دون إستثناء فرد أو جماعة بالسلطة داخل المجتمع ويعمل على تحقيق قاعدة منسقة من المشاركة السياسية أي مزيد من الانخراط في نشاطات الدولة.
4. قيام الدولة بوظائفها المركزية بكفاءة عالية مثل العمل على تحقيق الأمن داخل المجتمع وخارجه ومواجهة ما قد يطرأ من مشكلات أو أزمات والاهتمام برفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع من خلال ما تتخذه من سياسات عامة في الإنتاج والتوزيع .
5. الهوية أو الإنتماء القومي بمعنى الشعور والارتباط بالجماعة السياسية التي تمثل أهدافها.
6. إيجاد الثقافة السياسية المناسبة والتي تمكن المواطن من أداء دوره السياسي بوعي وخلق كفاية ومسئولية.
7. الإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على العدل والحق والمساواة.
8. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بما يتلاءم مع عقيدة ومصلحة المجتمع وقيمه ومثله .
9. إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس بين أفراد الشعب وتذويب الطبقات بهدف القضاء على الصراع بتوزيع الفرص المتكافئة.
10. تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعملية في حدود الإمكانيات.

خامساً: عوائق التنمية السياسية : يمكن تقسيم العوائق التي تعيق التنمية السياسية إلى قسمين خارجية وداخلية على النحو التالي[8]:

- **العوائق الداخلية :**

أ. ضعف الأيدولوجية الفكرية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة وذلك وفق الأيدلوجية والتي تتبناها فحينما تكون الأيدولوجية غير واضحة ومتأرجحة ، فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية .

ب. تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام خطط التنمية ، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم إستجابة أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها .

ج. حداثة الأنظمة السياسية : الأنظمة السياسية في الدول النامية تكاد تتفق على تلك الخاصية وهي حداثة عمرها إلا ما ندر ، ومن الطبيعي أن أنظمة بهذه الحداثة سوف تكون بلا خبرات مما يجعلها ذات قرارات سياسية مرتجلة ومتسرعة.

- **العوائق الخارجية :**

أ. الإمبريالية والإستعمار : من المعروف أن الشعوب المستعمِرة تفرض هيمنتها على الشعوب المستعمَرة وتحارب كل تغيير إيجابي فيها ، ولا يخفى على أحد سياسة التفرقة التي تتبعها الإمبريالية بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل فرق تسد مما يؤدي في النهاية إلى المنازعات والقلاقل الداخلية التي تعيق عمليات التنمية .

ب. الحروب الخارجية : لا شك أن للحروب الخارجية موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية ، كما أنها تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية.

المطلب الثاني : مفهوم الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي ويعد المفهوم أكثر المفاهيم تقصيراً وغموضا وهو مفهوم معياري قد يتسبب في استقرار دولة ما ، ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها لذلك من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتكون مضامينها بما يتسم مع ظروف الزمان والمكان ويعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات السياسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون الي هذه المجتمعات ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها،[9] ولعل من أبرز أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات الاستقرار السياسي الذي يعتبر أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتباعدة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص ومن بين أكثر المفاهيم عموماً وتعقيداً نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول الي معنى محدد ودقيق ، ويعتبر من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات وتفوقها لا نه يتضمن صياغة منظومة من السياسات تأخذ كل أشكال التغيير من أجل التقدم الذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام يقصد بالاستقرار السياسي ندرة أعمال العنف السياسي مثل التظاهرات العنيفة أو أحداث الشعب أو حركات التمرد أو الاغتيالات السياسية أو أعمال التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامه أو خاصة أو الحروب الأهلية أو حملات الاعتقال والمحاكمات لأسباب سياسية ..الخ وغيرها، فتكرار مثل هذه الأعمال يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي يمكن أن تفضي الي دورة من العنف والعنف المضاد وهو أسوأ وضع يمكن أن تتعرض له أيه دولة والاستقرار الحقيقي وليس السلطوي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والأمن والديمقراطية وكلها أمور تسهم بدورها في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو محصلة لعوامل عديدة منها شرعية السلطة الحاكمة ومدى رسوخها ودرجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إشباع الحاجات الـأساسية وتأكيد هيبة الدولة في ظل سيادة القانون ومواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع خاصة مثل مشكلات الفقر والبطالة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والفساد[10]

اولاً: أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي : تعرض الفكر السياسي الغربي لأبعاد الاستقرار السياسي مركزا على ثلاثة أبعاد أولها السلوك السياسي البشري والبعد النفسي والبعد المؤسسي ويمكن إيجاز ذلك في الآتي[11]:

1. البعد السلوكي الإنساني ويشمل مفهومين هما:

أ. **عدم اللجوء الي العنف السياسي:** يسعى أي نظام سياسي للسيطرة والاحتكار علي وسائل وأدوات العنف فالدولة لاتسمح بوجود قوة خاصة داخل إقليمها ، كما أنها تسيطر على أدوات القوة والقهر كالجيش وقوات الأمن وتستخدمها كأداة لتطبيق الدستور لحفظ النظام السياسي الذي يؤدي بدوره الي الاستقرار ، فالعنف السياسي غالباً ما يرتبط بالمجتمعات الغير مستقرة الي جانب إستخدام الدولة أدواتها لممارسة القوة أو التهديد باستخدامها للتخلص من العنف السياسي، الإ أن هنالك وسائل أخرى تساعد النظام في اكتسابه لشرعيته ويرى البعض أن العنف السياسي يمكن أن يخدم النظام السياسي فمثلاً وجود بعض أعمال العنف من قبل الجماعات المعترضة وبذلك يكون مؤشر العنف السياسي إيجابياً على المدى الطويل إذا لم تستخدم السلطة العنف ضده.

ب. **التقييد بالقواعد القانونية :** ويمكن التمييز بين مستويين أولهم عدم انتهاك القواعد والأحكام الدستورية سواء من قبل الحاكم مثل عدم اللجوء الي الاعتقالات بدون محاكمة عادلة وإتخاذ إجراءات قمعية ضد الجماعات المعارضة وعدم حل المجلس النيابي قبل إنتهاء مدته الدستورية، مثل عدم القيام بممارسات تكون خارج الإطار القانوني كالقيام باستخدام اساليب عنيفة في التعبير عن أراءهم ومطالبهم، وثانيهما التعديلات الدستورية فالدستور يطرأ عليه تعديل فوجود الإنسجام والثبات والاستمرارية في الدستور مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي والعكس صحيح.[12]

2. **بعد أداء المؤسسات:** يعني أن توازناً في مدخلات النظام ومخرجاته ويرى (ديفيد أيستون) أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المدخلات والمخرجات تتمثل في المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية ، وتتأثر المخرجات من خلال عملية تعرف بالتغذية العكسية Feedback وتستمر الدورة لوجود التوازن بين المدخلات والمخرجات مما يؤدي الي استمرارية النظام وقوته والانسجام بين مؤسسات النظام ، ينتج عنه حالة الاستقرار السياسي وفي المقابل يوجد قصور في المخرجات ومن الأسباب المؤدية الي ذلك وجود فجوة بين ما يرغب فيه الأفراد وبين ما تقدر عليه السلطة وما ترغب فيه ، أو قد يحدث القصور نتيجة لحادث فجائي مما يجعل الأداء بطيئاً ويحملون السلطة المسؤولة الكاملة ومن الأسباب الأخرى ضعف المؤسسات السياسية لعدم قدرتها مواجهة هذه المدخلات وهذا التنافر بين المدخلات يؤدي الي عدم الاستقرار.

3. **البعد النفسي :** تتمتع أبنية النظام السياسي ومؤسساته بالشرعية والشرعية مرتبطة بقدرة النظام السياسي على توليد الاعتقاد بأن المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع وبذلك تكتسب أهمية في إيجاد الاستقرار السياسي وينبع الاستقرار من عاملين هما موقف الجماهير من نظامها السياسي ومدى رضاها من دعمها له ، وقدرة النظام وكفاءته في إشباع الحاجات ومقدرته على التأقلم والتكيف مع الظروف المتغيرة ، الرضا عن الوضع القائم يتصل مفهوم الشرعية بالحصول على الرضا والذي لا يتم ببساطة بل يحتاج الي تضافر جهود المؤسسات المختلفة ومدى مقدرتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع ، كذلك الرضا قد لا يعكس رضا الأفراد على الوضع القائم بشكل كلي فربما يعبر عن عداوة غير ظاهرة للنظام تتحين الفرصة للظهور ، الإ أنه يمكن القول أن الرضا عن الوضع القائم هو تدعيم للإستقرار السياسي بينما عدم الرضا يؤدي خلق حالة عدم الاستقرار ويتضح أن هنالك نوعاً من التداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستقرار السياسي بمعنى أن كلاً منها يتأثر بالأخر فغياب العنف السياسي يؤدي الي حالة من الاستقرار والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية كما أن التوازن بين المدخلات والمخرجات يؤدي الي استمرارية النظام وقوته ، والانسجام يؤدي الي الاستمرارية وكذلك إضفاء الشرعية على النظام يولد نوعاً من التقبل والرضا على الوضع القائم ويؤدي الي تقليل العنف السياسي[13].

ثانياً: ركائز الاستقرار السياسي

للاستقرار السياسي ركائز يستند إليها في كثير من الامور التي تخص الاستقرار السياسي وتتمثل في الآتي[14]

1. **النظام السياسي الداخلي للدولة** : هو نظام أساسي ودستوري يحقق الاستقرار للدولة ويلتزم به الحاكم والمحكومين ويحظى بتأييدهم واحترامهم وتمسكهم به ويشجع الاستثمار الاقتصادي الخارجي مما ينعكس إيجابياً على الدولة.

2. **توفر الأمن الداخلي للدولة** : يبعث الاطمئنان على جميع المواطنين، والدولة التي تكثر فيها الاضطرابات الداخلية سواء العقائدية أو العنصرية أو الطائفية والقبلية أو غيرها هي دولة تفتقد الي عنصر رئيسي مشجع للاستثمار وكذلك إذا انتشرت الجريمة أو الفساد في دولة ما كان ذلك أدعى لأن يتجنبها المستثمر.

3. **توافر القدرات العسكرية للدولة :** عنصر مكمل لما سبق حيث أن توافر القدرات العسكرية للدولة يجعل الأمن الخارجي يحافظ على الحدود وترابطها الوطني وتفرض هيمنتها على الأخرين.

4. **توفر العنصر البشري الواعي والمنتج :** قد ثبت أنه كلما زاد وعي الشعب زادت فرص تقدم الدولة وازدهارها استقرارها وارتفع مستوى الإنتاج بانتشار التعليم والتدريب والانفتاح على الإبداعات العلمية والثقافية العالمية .

5. **استقرار النظم التشريعية للدولة:** أيضاً عامل هام من عوامل الاستقرار ووضوح الرؤية إذ يتسبب عدم استقرار النظم في قلق وعدم استقرار لذا تحرص الدول المستقرة على دراسة بياناتها ونظمها قبل إصدارها حتى تضمن لها الاستقرار.

6. **توفر خطط تنمية واقعية يتم تنفيذها:** من عناصر الاستقرار السياسي حيث تحدد الخطط أهداف الدولة التي تنشد تحقيقها وترسم سبل تنفيذها بأسلوب منظم وواقعي ومدروس .

7. **السياسية الخارجية للدولة :** عامل مؤثر للغاية على الاستقرار الداخلي للدولة حيث تنعكس الاضطرابات السياسية المحيطة بالدولة على أوضاعها الداخلية بوضوح لذلك تحرص كل دولة على جذب الاستثمار الأجنبي لكي تساهم بقدر استطاعتها في تهدئة الأوضاع المحيطة بها والمؤثرة عليها وأن تخطط بعلاقات دولية تصون لها مكانتها واستقرارها، هذه الركائز يستند عليها الاستقرار السياسي للدولة وتستطيع أن تهيئ لدولة متقدمة مستقرة ففي ظل ثورة المعلومات التي يشهدها العالم يمكن أن تنتقل المعرفة في لحظات الي كل دول العالم الثالث[15].

ثالثاً: أسباب عدم الاستقرار السياسي

هنالك أسباب كثيرة يمكن تقديم مجموعة أسباب على سبيل المثال منها[16]

1. **مشكلات عدم التحول في الحكم:** فترات الحكم الطويلة للحكام وبعض الهياكل الحكومية يمكن أن تسفر عن امتعاض وعدم رضا بعض الـأحزاب أو المجموعات السياسية أو الاجتماعية بالتالي توفر الأسباب للعنف أو مظاهرات تؤدي الي عدم استقرار سياسي .

2. **الانقلابات العسكرية:** تساهم الانقلابات العسكرية التي يقوم بها الجيش للاستيلاء على السلطة نتيجة ضعف نظام الحكومة أثار جانبية في الدولة وتقوم على أثره الأحزاب بتشكيل جبهة مناهضة لها وتوفر أرض خصبة للعنف السياسي.

3. **التعاون الاقتصادي الاجتماعي:** يمكن أن يخلف النمو الاقتصادي غير المتوازن والتفاوت في توزيع عوائده في توترات قد يهدد أنماط الإنتاج في الدولة وقد يؤدي تهميش الجماعات وإهمال الأقاليم الأقل ديناميكية الي انعكاسات سلبية تؤثر على الاستقرار السياسي.

4. **استغلال الإختلافات الثقافية:** مناخ جيد في حالة استغلاله بشكل إيجابي ويشكل أرضاً خصبة للاستغلال السياسي ، ومن العوامل التي تسفر عن استقطاب الاختلافات الثقافية سوء التخصص الاقتصادي والاجتماعي الناجم من التنمية غير المتوازنة نفسها وميراث الحدود الاستعمارية ومؤسسات الدولة غير الشرعية أو الضعيفة والاستيعاب القهري للأقليات.

5. **الصراعات المبنية على الموارد:** يمكن أن يسفر التنافس على الموارد المشتركة عن تزايد التوترات دون وجود أدوات سياسية مرنة لإدارة التنافس فمثلاً فقد تؤدي ندرة المياه والأرض المنتجة محلياً وإقليمياً والتغيير في نظم ملكية الأرض وانحطاط البيئة والأزمات الإقليمية الي صراعات على إدارة وتوزيع وتخصيص الموارد يمكن أن يؤدي الصراع الي تهديد البلدان المجاورة وأحياناً كل الإقليم.

6. **ميراث العنف:** يغذي الاستقطاب المجتمعات الي الكراهية والانتقام وكلها عوامل تقوي تاريخ العنف في العلاقات بين الجماعات بالإضافة الي إعاقة التقدم الاقتصادي ونتيجة استغلال العوامل الأثنية والثقافية الدينية غالباً ما يضمن عودة الصراع[17]

إجراءات الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل اليها :

اجراءات الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل اليها

1. معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاسئلة الكلي:

جدول (1): معامل الفا كرونباخ لاسئلة الاستبيان

معامل الثبات	عدد العبارات
0.73	24

المصدر: نتائج spss

ان الثبات سيد الموقف فيما يخص كل استفسارات الاستبيان الموزع وهذا ما اظهرته النتيجة 0.73 وهي قيمة مرتفعة وتقترب من الواحد الصحيح وهي تدل على استقرار واضح وثبات الاداء في اعطاء نفس النتائج في حال تم توزيعها على افراد العينة في وقت وظروف اخرى.

2. دراسة المتغيرات الشخصية للدراسة :

اولا: التوزيع حسب الجنس

جدول رقم (2): يوضح توزيع أفراد العينة على أساس النوع

العبارة	العدد	النسبة
ذكر	92	65.7
أنثى	48	34.3
المجموع	140	100.0

المصدر: اعداد الباحث من تحليل SPSS

من الجدول اعلاه نجد ان نسبة الذكور تمثل 65.7% من المستجيبين وهي اعلى من نسبة الاناث التي تقدر بـ 34.3%.

ثانيا: التوزيع حسب العمر

جدول رقم (3): يوضح توزيع افراد العينة على أساس العمر

العبارة	العدد	النسبة
20 وأقل من 30	99	70.7
30 واقل من 40	25	17.9
40 فأكثر	16	11.4
المجموع	140	100.0

بالنسبة لتوزيع افراد العينة حسب العمر نجد ان 70.7% اعمارهم مابين الـ20 و الـ30 و17.9 مابين الـ30 والـ40 و11.4 اعمارهم اكثر من 40 سنة.

1. عرض نتائج اجابات افراد العينة:تم تحليل الاستبيان واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد العينة وحسب محاور وابعاد الاستبانة وتحديد درجة الاستجابة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة لبعد المعوقات ذات الاثر السياسي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجد فرص كافية للمشاركة السياسية فى الحكومة	2.82	1.304
ضعف الأحزاب السياسية ساهم في تراجع التنمية السياسية	3.91	1.190
الدستور الحالي يلبى طموحات القوي الاجتماعية والسياسية في الدولة	2.69	1.217
ممارسة السلطة التهميش هيأ مبررات للحروب الداخلية	3.91	1.193
توجد حرية سياسية كافية لممارسة النشاط السياسي لجميع الأحزاب والمكونات الاجتماعية	2.64	1.445

المصدر: نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول اعلاه من خلال اجابات افراد العينة على عبارات بعد المعوقات ذات الاثر السياسي ان اعلى استجابة بين جميع العبارات كانت العبارة رقم 2و4 الخاصة بـ ضعف الأحزاب السياسية ساهم في تراجع التنمية السياسية و ممارسة السلطة التهميش هيأ مبررات للحروب الداخلية وهذا يدل على الموافقة على هذين السؤالين

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة لبعد المعوقات ذات الاثر الثقافي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعدام ثقافة الحوار بين الأطراف السياسية ساهم في عدم الاستقرار السياسي.	4.26	.977
ضعف المحتوي التعليمي أسهم في زيادة العنف السياسي	3.96	1.168
ساعدت وسائل الإعلام في نشر الأفكار والقيم التي تحقق التعايش السلمي بين المكونات السياسية في السودان	3.14	1.379
غياب التنشئة السياسية أثر في التركيبة الحزبية السودانية مما أنعكس سلباً على قيم الديمقراطية	3.81	1.148
عدم قدرة المجتمع المدني في التأثير على عادات وتقاليد المجتمع لتواكب المتغيرات السياسية	3.67	1.069
ساهم التطور التكنولوجي في تحسن الثقافة العامة على مستوى الدولي مما أنر على الاستقرار السياسي	3.44	1.201

المصدر: نتائجSPSS

يلاحظ من الجدول اعلاه من خلال اجابات افراد العينة على عبارات بعد المعوقات ذات الاثر الاقتصادي ان اعلى استجابة بين جميع العبارات كانت للعبارة رقم 1 الخاصة بـ انعدام ثقافة الحوار بين الأطراف السياسية ساهم في عدم الاستقرار السياسي وهذا يدل على الموافقة بشدة على هذا السؤال

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة لمحور التداول السلمي للسلطة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يتوفر تداول سلمى للسلطة في السودان بصورة منتظمة.	2.20	1.321
أستخدمت أغلب الأحزاب العنف السياسي لمناهضة النظام السياسي الذي أدي الى عدم الاستقرار السياسي	3.30	1.377
يشارك المجتمع المدني في ممارسة الضغوط النقابية السلمية لتعديل القوانين التي تحقق التنمية السياسية	2.93	1.179
الانفراد بالسلطة من الحزب الواحد السبب وراء الأزمة السياسية الحالية	4.01	1.333

المصدر: نتائج SPSS

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد العينة لمحور الصراعات القبيلية والاهلية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاباة النظام السياسي لبعض القبائل ساهم في عدم الاستقرار السياسي	4.05	1.207
انتشار السلاح وسط المجموعات العرقية والاثنية أدي إلي عدم الاستقرار السياسي.	4.11	1.206
تدخل الجيش في العملية السياسية اضر بالمؤسسات المدنية التي تتبني التنمية السياسية.	3.68	1.304
عدم الرضا عن شرعية النظام السياسي أدى إلي عدم استقرار سياسي في الدولة السودانية	3.97	1.144

المصدر: نتائج SPSS

من الجدول اعلاه ومن خلال اجابات افراد العينة المستهدفة على محور الصراعات القبلية والاهلية كانت الاستجابة مقبولة بالنسبة لهذا المحور.

4. قياس درجة الارتباط بين المتغيرين:

جدول رقم (8) معاملات الارتباط مابين المتغيرات.

	المعوقات ذات الاثر السياسي
التداول السلمي للسلطة	0.45
الصراعات القبلية	0.40
المعوقات ذات الاثر الثقافي	0.40

المصدر: نتائج SPSS

يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل (المعوقات ذات الاثر السياسي) والمتغيرات التابعة (التداول السلمي للسلطة الصراعات القبلية المعوقات ذات الاثر الثقافي).

النتائج:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين (المعوقات ذات الأثر السياسي) كمتغير مستقلة والمعوقات ذات الأثر الثقافي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.40).
2. أكدت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي كمتغير مستقلة والصراعات القبلية والأهلية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.40).
3. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي كمتغير مستقلة والتداول السلمي للسلطة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.45).
4. بينت الدراسة ان غياب الرؤية التنموية وراء عدم الاستقرار السياسي في السودان.
5. أكدت الدراسة ان ضعف الاحزاب السياسية ساهم في تراجع التنمية السياسية.

التوصيات:

6. ضرورة تماسك الاحزاب السياسية في هياكلها الأساسية وتبنيها للتغيير الديمقراطي في صفوفها ونظامها الأساسي.
7. ضرورة تخلي النظام السياسي عن ممارسة التهميش لجميع المكونات السياسية والاجتماعية والعرقية، وإيجاد بدائل الي لتوزيع الموارد الاقتصادية والسياسية بين الشعب.
8. العمل علي إشراك جيع القوي الفاعلة لرسم رؤية تنموية شاملة للتنمية السياسية والاقتصادية علي مستوي الدولة السودانية.
9. ضرورة إيجاد حلول وحوافز للحد من هجرة العقول والأدمغة عن طريق توفير بيئة مناسبة للعمل يستطيع من خلالها العطاء لبلده.
10. ضرورة إشاعة فن ثقافة الحوار والتفاوض السياسي وترسيخه في الحياة العامة لفوائده علي الاستقرار السياسي والتنمية السياسية.

الهوامش:

([1]) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص205-206

([2]) عطية خليل عطية ، التربية والتنمية في الوطن العربي ، عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1، 2012م ، ص 154 .

([3]) غازي محمود ذيب الزغبي ،البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ، 1989م -2003م ، عمان ، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسئول للتنمية ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2009م ، ص 53 – 54

(4) مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامع السابع من ابريل ، ليبيا ، 2007م، ص93

(5) عطية خليل عطية ، التربية والتنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 157

(6) عبدالحليم الزيات ، التنمية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الجزم الأول ، 2000م ، ص40

([7])عبدالهادي الجوهري ، أصول الإجتماع السياسي ، الاسكندرية ، ط1، دار المعرفة ، 1996م ، ص 44

([8]) عطية خليل عطية ، التربية والتنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 – 160 .

([9]) محمد الصالح بوغافية ، الاستقرار السياسي قراءاه في المفهوم والغابات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الخامس عشر ،الجزائر ، 2016م ، ص 308-309.

([10]) حسنين توفيق إبراهيم ، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ،(المحددات، المجالات، الأفاق) ، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع ، البحرين ، 2010م ، ص 40.

([11]) محمد علي عمير الشرياني ، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في الإمارات المتحدة ، 1990 -1999 م ، جامعة القاهرة، ص 4-5.

([12]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، إيفون للخدمات المطبعية، الأردن، 2002م ، ص 13

([13]) وليد خالد أحمد حسين، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السيا سية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر" ، بيروت، مركز دراسات الوحدة، العدد 13 ،2007م، ص 23.

([14]) مخلص محمد جبة ، الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية ،مؤتمر ، 1997م ، ص235، 237.

([15]) اسماعيل الشطي و "آخرون"، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2008م، ص 4

(16) المركز الدولي للأبحاث والدراسات ،العمل الخيري والإستقرار السياسي ، التعاون الخليجي (المحددات والمجالات) ،الإمارات، العدد الثاني ، 2014م ، ص9-13.

([17]) السيد عبد المطلب أحمد غانم ، أسباب ومصادر الصراعات في الجنوب ، ورقة بحثية ، مصر ، جامعة أسيوط ، مارس 2008م ، ص 3.